

بالتقدم بثقة  
Moving Forward  
with Confidence



وزارة الصحة  
Ministry of Health



السياسة الصحية الوطنية

لسلطنة عُمان

٢٠٢٥





# السياسة الصحية الوطنية لسلطنة عمان

٢٠٢٥



كلمة

## معالي الدكتور هلال بن علي السبتي وزير الصحة

الصحة هي أعلى سلم الأولويات الوطنية في **رؤية عُمان ٢٠٤٠**، حيث تمثل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة ورفاه المجتمع، وتعكس التزام سلطنة عُمان بضمان جودة الحياة لكل فرد. ومن هذا المنطلق، يأتي إصدار السياسة الصحية الوطنية كإطار استراتيجي شامل يهدف إلى تعزيز النظام الصحي، ورفع كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق مبدأ **«الصحة للجميع وبالجميع»**، من خلال تبني سياسات وطنية مبتكرة ومستدامة (كسياسة الصحة الواحدة).

شهد القطاع الصحي في سلطنة عمان تطورًا ملحوظًا خلال العقود الماضية، مما أسهم في تحسين المؤشرات الصحية وتعزيز جودة الحياة. ومع ذلك، فإن المستجدات الصحية العالمية، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والوبائية، وتغير أنماط الأمراض، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، تفرض علينا ضرورة تبني سياسات وطنية مرنة ومتجددة تستند إلى الأدلة العلمية وأفضل الممارسات، لضمان استدامة النظام الصحي وكفاءته في مواجهة التحديات المستقبلية.

إن هذه السياسة الصحية الوطنية هي ثمرة جهود وطنية مكثفة وتعاون وثيق بين مختلف القطاعات الصحية والجهات المعنية، حيث تم إعدادها وفق نهج تشاركي لضمان تكاملها مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات التنموية. كما أنها تعكس التزام سلطنة عمان بتعزيز دورها الفاعل في الصحة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية لتعزيز قدرة النظام الصحي على تقديم رعاية صحية ذات جودة وكفاءة عالية.

إننا نؤمن بأن تحقيق الأهداف الطموحة للسياسة الصحية الوطنية يتطلب التزامًا مستمرًا من قبل الجميع، ومواصلة العمل على تطوير السياسات والبرامج الوطنية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار ومواكبة التكنولوجيا الصحية. كما نؤكد على أهمية الشراكة المجتمعية من منطلق أن الصحة مسؤولية الجميع، ولا يمكن تحقيقها إلا بتكاتف الجهود والتعاون المشترك بين جميع القطاعات والأفراد.

ونحن إذ نطلق السياسة الصحية الوطنية لسلطنة عمان، فإننا نتطلع إلى أن تكون هذه السياسة الوطنية خارطة طريق واضحة لمستقبل أكثر صحة واستدامة، ومرجعًا أساسيًا لصناع القرار، بما يضمن تحقيق نظام صحي متكامل، عادل، ومستدام، قادر على تلبية احتياجات جميع السكان.

ونسأل الله التوفيق والسداد في تحقيق أهداف هذه السياسة الوطنية، لما فيه خيرٍ لوطننا الغالي وشعبه الكريم.





## تمهيد سعادة الدكتور أحمد بن سالم المنظري وكيل التخطيط والتنظيم الصحي

إنَّ المساهمة في النهضة التنموية الشاملة والمتجددة التي يشهدها وطننا الغالي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع. ويُعدّ القطاع الصحي ركيزة أساسية في هذه المسيرة، حيث يسعى، بالإضافة إلى كونه مقدّماً للخدمات إلى أن يصبح قطاعاً تنموياً يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الرفاه للمجتمع. ومن هذا المنطلق، عملت وزارة الصحة، وفق نهج تشاركي مع مختلف القطاعات ذات العلاقة، على تحديث السياسة الصحية الوطنية لتواكب هذا المفهوم.

لقد تضمنت أولويات السياسة الصحية الوطنية تحقيق تغطية صحية شاملة ومستدامة، ذات جودة عالية لجميع السكان، بمشاركة مجتمعية وقطاعية واعية وفعّالة، وإقامة بنية متطورة لقطاع الصحة، تتميز بتقنيات عصرية ونظم معلوماتية وبحثية حديثة، ومدعومة بموارد بشرية ومادية مستدامة، ضمن إطار حوكمة رشيدة تؤمّن بيئة عمل جاذبة ومحفزة للكوادر في قطاع الصحة، وتضغ في اعتبارها التأكيد على أهمية توفير بيئة صحية معززة لأنماط الحياة الصحية بجميع جوانبها، وبناء منظومة وطنية متكاملة للتعامل مع مختلف الطوارئ الصحية تأهباً ومواجهةً واحتواءً.

وكان العامل المشترك في هذه الأولويات مجتمعة هو تمكين جميع القطاعات ذات العلاقة بالصحة، وتعزيز الدور الفاعل لكافة السكان في سلطنة عمان لضمان الاستفادة والمشاركة الفاعلة في النظام الصحي، تخطيطاً وتنفيذاً ومراقبةً، وتفعيل الشراكة فيما بين هذه الأطراف، وتقويتها، وتسخيرها لخدمة أهداف السياسة الصحية الوطنية بما في ذلك حشد الموارد البشرية والمادية واستخدامها بطريقة رشيدة وبعادلة وانصاف من أجل تعزيز صحة السكان وبالتالي ضمان الاستدامة والاعتماد على الذات.

ختاماً يجب التأكيد على أن الصحة ليست مسؤولية وزارة الصحة وحدها، ولكنها مسؤولية جماعية، تضامنية، وتشاركية، يلعب كل قطاع دوراً مؤثراً في العملية الصحية، ويسهم في تحقيق نتائج أفضل لصحة كل من يعيش على أرض سلطنة عمان، انطلاقاً من إيماننا بأن الإنسان المتعافي، صحيح البدن والذهن هو عماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد.

# الصحة للجميع و بالجميع تعاون، تآزر وتكاتف

- ترجمةً للنظام الأساسي للدولة فيما يخص الصحة !
- وتحقيقاً للأهداف الاستراتيجية المرتبطة بأولوية الصحة ضمن **رؤية عمان ٢٠٤٠** .
- وإدراكاً بأن سكان سلطنة عمان هم المستهدفون بالتنمية الصحية الشاملة وهم محور عملها.
- والتزاماً بجعل النظام الصحي في سلطنة عمان مهياً وقادراً على تمكين السكان من الاستفادة والمشاركة الفاعلة فيه تخطيطاً وتنفيذاً ومراقبةً.
- وضماناً للتطوير المستمر للنظام الصحي وتعزيزاً لدوره وأدائه وبرامجه وممكّناته بما يحقق جودة الخدمة الصحية ويعزز صحة السكان ويحسن نوعية حياتهم.
- وتفعيلاً لمبدأ الشراكة بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالصحة لتحقيق مبدأ **«الصحة للجميع و بالجميع»**

- وتنفيذاً للخطط الوطنية للتنمية في المجالات ذات العلاقة بالصحة.
- وتسهيلاً لحشد الموارد البشرية والمادية من أجل الصحة واستخدامها بعدالة وإنصاف تضمن الاستدامة والاعتماد على الذات.
- وتفعيلاً لدور **سلطنة عُمان** ومساهماتها والتزاماتها في الصحة الدولية خليجياً وإقليمياً وعالمياً.

## الغاية

صحة مستدامة ورفاه لجميع السكان  
بمسؤولية الجميع.

## الرسالة

تأمين حياة صحية متكاملة لجميع السكان في سلطنة عُمان  
عن طريق حشد كافة الطاقات والجهود والموارد ذات الصلة  
بالصحة والعمل بروح الفريق الواحد.

## المرتكزات الأساسية

١. اعتبار الصحة حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية وليست مجرد الخلو من المرض أو الإعاقة، وهي بذلك حقٌّ من الحقوق الأساسية المكفولة للسكان كافةً في عموم سلطنة عمان وينظر إليها نظرة تكاملية وشمولية.
٢. سكان سلطنة عمان هم المحور الأساسي للرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، ويتمُّ إشراكهم في العملية الصحية لتعزيز مسؤليتهم نحو صحة الفرد والمجتمع.
٣. النظام الصحي بجميع شركائه، مسؤولٌ عن توفير وتقديم أفضل رعاية صحية شاملة وآمنة وعادلة لجميع السكان بما يضمن حمايتهم من المؤثرات السلبية على صحتهم وانتهاج أساليب حماية الصحة وتعزيزها للوقاية من المرض والتعامل الأمثل معه حين وقوعه.
٤. البنية المتطورة لقطاع الصحة المعتمدة على التقنيات العصرية والنظم المعلوماتية والبحثية الحديثة والمسندة بموارد بشرية ومادية مستدامة هي ركيزة تحقيق الصحة التامة للجميع.
٥. اعتبار الصحة مسؤولية جماعية تعاونية وتشاركية، تشترك فيها القطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والأسر والأفراد بطريقة تكاملية، كل حسب اختصاصه ودوره.
٦. الصحة العامة هي المظلة التي يتم من خلالها تعزيز الجهود المجتمعية لتحسين الصحة وتوفير الظروف الملائمة التي تمكن الأشخاص من الحفاظ على صحتهم، أو منع تدهورها، من خلال الوقاية من الأمراض ومكافحتها والاهتمام بكافة جوانب الصحة والرفاه.
٧. أمن وسلامة الهواء والماء والغذاء والبيئة وحمايتها من عوامل الخطورة التي تؤثر على الصحة العامة للسكان أركان أساسية لتعزيز أنماط الحياة الصحية والسلامة.
٨. الرعاية الصحية الأولية هي الركيزة الأساسية للنظام الصحي، وتُبنى عليها بقية المستويات الأخرى للرعاية الصحية مع ضمان التكاملية والشمولية وتوفير الخدمات بجودة عالية وآمنة وبعدالة وإنصاف يؤمّن الحصول عليها في عموم سلطنة عمان ببساطة وسهولة.
٩. كافة البرامج الصحية والخدمات المقدمة للسكان، بجميع فئاتهم، ينبغي أن تكون نابعةً من حاجتهم لها، ومتوافقة مع

المبادئ الأساسية للدولة ومع الضوابط الشرعية والأعراف والتقاليد المجتمعية، وأن تكون ملائمةً للأهداف المحددة التي تخدمهم وتسهم في تحسين صحتهم، وجودة حياتهم، وأن تكون مبنيةً على الأدلة والبراهين العلمية ومستفيدةً من النماذج الناجحة وأفضل الممارسات وأحدث التقنيات.

١٠. القيادة والحوكمة الرشيدة وبيئة العمل الجاذبة وتحفيز الكوادر في كافة المجالات الصحية عناصر رئيسة في تمكين النظام الصحي ورفع مستوى أدائه.

١١. السعي نحو تأمين الموارد البشرية في مختلف التخصصات ذات العلاقة بالصحة، والعمل على تنميتها وتطويرها وتحسين بيئة عملها وتحفيزها ووضوح التدرج الوظيفي لضمان بقائها.

١٢. القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في التنمية الصحية، تتاح له الفرصة كاملة للنشاط والاستثمار والمساهمة ضمن إطار الشراكة الإيجابية بين القطاعين العام والخاص بما يعزز دوره الإيجابي وفقاً للقوانين والضوابط وآليات الحوكمة والرقابة المعمول بها في سلطنة عمان.

١٣. التعامل مع الطوارئ والكوارث يُعد أولوية قصوى عند حدوثها، حيث يتم حشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لمواجهتها واحتوائها بأسرع وقت ممكن.



١ مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع» ومصان من الأخطار ومهددات الصحة.



٢ نظام صحي يتسم باللامركزية، والجودة، والشفافية، والعدالة والمساءلة.



٣ كوادر وقدرات وطنية مؤهلة، ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي.



٤ أنظمة وخدمات طبية متطورة، ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها.



٥ مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي.

## الأهداف الاستراتيجية للصحة

(كما وردت في رؤية عمان (٢٠٤٠)





## المُمكّنات الاستراتيجية

١. تحفيز وتشجيع ورعاية المبادرات التي تهدف إلى تعزيز وحماية صحة الفرد والمجتمع عبر مؤسساته المختلفة وتبني أنماط حياة صحية وسلوكيات سليمة والتصدي للعوامل المختلفة التي تؤثر سلباً على الصحة وتقوية سبل الوقاية من الأمراض وطرق مكافحتها.
٢. تمكين الإعلام الصحي لرفع وعي المجتمع وثقافته الصحية بما يساهم في تعزيز أنماط الحياة الصحية.
٣. تعزيز مبدأ التعاون والشفافية بين كافة الشركاء في القطاع الصحي بسلطنة عمان وتقوية الشراكة فيما بينهم، والدفع نحو تحقيق التكامل بين جميع الأطراف.
٤. تمكين المجتمع وضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق «الصحة للجميع و للجميع»، ووضع آليات مناسبة لمشاركته كأفراد وأسر ومجتمعات وجمعيات أهلية في تحقيق أهداف التنمية الصحية الشاملة.
٥. العمل نحو بناء نظام صحي مرن ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار تأمين سلامة كافة العوامل المؤثرة على الصحة كالهواء والماء والغذاء والصرف الصحي والنفايات والمواد الكيميائية والبيولوجية ونحوها، وجاهز لكل احتمالات التغيرات المناخية.
٦. تطوير منظومة متكاملة ومستدامة لقيادة وحوكمة إدارة النظام الصحي بكفاءة واقتدار تضمن تنمية القيادات على مختلف المستويات وتتيح أكبر قدر من اللامركزية في إدارة وتوزيع الخدمات الصحية.
٧. تطوير بيئة عمل محفزة وداعمة ومستقطبة للكفاءات في جميع القطاعات ذات العلاقة بالصحة.
٨. وضع القوانين واللوائح التي تحدد المسؤولية الطبية وتنظم آليات الممارسة والمحاسبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل من الأخطاء الطبية والآثار الناجمة عنها وتنظيم أخلاقيات المهنة.
٩. تنمية وتطوير وتأهيل الموارد البشرية الصحية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الصحية المستدامة والعمل على رفع قدراتها ومهاراتها والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي منها والمحافظة عليها.
١٠. توسيع نطاق التغطية بالرعاية الصحية ذات الجودة العالية بجميع مستوياتها لتلبي حاجة السكان وتنال ثقتهم ورضاهم وتصل إليهم ببسرٍ، وعدالة، ومأمونية، واستدامة.
١١. تعزيز عناصر التأهب والاستعداد للطوارئ الصحية والكوارث وبناء نظام وطني متكامل جاهز للاستجابة الفورية لها ومواجهتها واحتوائها.
١٢. التطوير المستمر للمنظومة البحثية والمعلوماتية للتمكين من صناعة القرار المبني على الأدلة والبراهين وتحفيز الإبداع والابتكار والتميز في جميع المجالات المتعلقة بالصحة.
١٣. مواكبة أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية في مختلف المجالات ذات العلاقة بالصحة والعمل على تقييمها وتوفيرها ضمن النظام الصحي.
١٤. تقوية وتطوير المساهمة في الصحة الدولية وإقليمياً وعالمياً بمختلف الوسائل الممكنة في المجالات الصحية المختلفة وتطوير العلاقات مع المنظمات الإقليمية والعالمية المعنية بالصحة.

# الإجراءات الاستراتيجية لتنفيذ السياسة الصحية الوطنية

تنفيذا للسياسة الصحية الوطنية، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية، يتولّى الشركاء<sup>١</sup>، كل في مجال اختصاصه وحسب دوره، اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة ذات الصلة بصون وتعزيز الصحة؛ بما يحقق تلك الأهداف، بالتنسيق والتعاون فيما بينهم في المجالات المختلفة والسعي نحو تحقيق الآتي:

١. وضع وإصدار التشريعات والقوانين واللوائح التي تحقق أهداف السياسة الصحية الوطنية واعتماد المعايير الوطنية والعالمية التي تحفظ صحة السكان عند اتخاذ القرارات ذات الصلة.
٢. تشكيل المجالس الصحية واللجان الوطنية وتنظيم أشكال العمل الجماعي المشترك من أجل الصحة بما يضمن العمل بروح الفريق الواحد ويُعزز أدوار الشركاء ويسمح بضمان أكبر قدر من مساهمتهم في التنمية الصحية.
٣. ترجمة السياسة الصحية الوطنية الى برامج استراتيجية ومشاريع ولوائح على مختلف المستويات من قبل جميع الشركاء، والتأكد من قيام كل منهم بإعداد البرامج وصياغة السياسات الصحية التفصيلية في المجالات التي تُعنى بقطاعاتهم وإعداد الخطط اللازمة لتنفيذها.
٤. التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي الشمولي والمشارك بين القطاعات المعنية وفق أهداف ملموسة، وإعداد البرامج اللازمة لحماية الصحة وضمان الجودة وسلامة الإنسان والمحافظة على البيئة واستدامة مواردها الطبيعية.
٥. تأمين الموارد اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الصحية الوطنية بأساليب تمويل متنوعة ومستدامة من خلال تنظيم مشاركة القطاع الخاص والاستثمار الصحي والوقف الصحي بما يحقق العوائد الإيجابية على صحة السكان بكفاءة وفعالية، وإعداد استراتيجية وطنية للتمويل المستدام للقطاع الصحي.
٦. وضع استراتيجية وطنية للتعليم الصحي بهدف تنمية الكوادر البشرية في كافة التخصصات ذات العلاقة بالصحة، ورفع قدراتهم ومهاراتهم، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المهن الصحية والعمل على توفير بيئة عمل محفزة وداعمة ومستقطبة للكفاءات.
٧. وضع استراتيجية شاملة للصحة السلوكية تتضمن تعزيز آلية رصد وتقييم وقياس الصحة السلوكية لجميع فئات المجتمع.
٨. الوقاية من الأمراض ورصدها ومكافحة مسبباتها ومعالجة آثارها وتحديد وتقييم الأخطار الناجمة عنها، ووضع الضوابط وإدخال التقنيات التي تساهم في تقليل المخاطر الى المستوى الأدنى مع العمل المستمر لتحديثها.
٩. الجاهزية والتأهب الكامل لحالات الطوارئ الصحية الناجمة عن أسباب مرضية أو وبائية أو كوارث طبيعية والاستجابة الفعّالة والفورية عند حدوثها بهدف الحفاظ على الصحة العامة وإدارة الحالات الطارئة واحتواء آثارها والتعافي منها، ومواجهة احتياجات الإيواء والإخلاء.
١٠. الاهتمام بالصحة والسلامة البيئية ومكافحة الآفات والتلوث والمحافظة على النظم البيئية المتنوعة وصون الطبيعة.
١١. الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية، واتخاذ كافة التدابير التي تضمن ذلك سواء في بيئة العمل أو في اللوائح والاشتراطات المهنية التي تنظم مختلف المهن.
١٢. استخدام أحدث التقنيات العلمية والتطورات التكنولوجية في جميع المجالات المتعلقة بالصحة بعد إجراء

التقييم اللازم لها وبما يراعي قيم المجتمع العماني واحتياجاته بشكل يضمن الأمان في التطبيق ويحقق التحسن المستدام ومراعاة الأخلاقيات.

١٣. نشر الوعي الصحي في المجتمع لتشجيع أفرادها على المشاركة الفاعلة في تعزيز صحتهم، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه حمايتها والحفاظ عليها، وغرس مفاهيم «الصحة للجميع و بالجميع».

١٤. إتباع نهج الصحة الواحدة<sup>٣</sup> في وقاية الثروات الزراعية والحيوانية من الآفات والأمراض وحماية الثروات والموارد المرتبطة بها وضمان جودة وسلامة ووفرة الماء النقي والغذاء الصحي.

١٥. تأمين سلامة المنشآت بمختلف أنواعها، بما في ذلك المساكن، والمختبرات، وأماكن العمل، والأسواق، والطرق، والمساح، والمقابر، وإزالة المخلفات ومعالجتها أو التخلص الآمن منها بما يضمن الحفاظ على الصحة في جميع هذه المجالات.

١٦. إجراء الدراسات والبحوث والمسوحات ذات العلاقة بالصحة ووضع قواعد للبيانات الصحية لكل قطاع بهدف دعم تنفيذ السياسة الصحية الوطنية.

١٧. ضمان الأمن الدوائي (سلامة ووفرة)، وتشجيع ودعم الصناعات الدوائية الوطنية، والعمل نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

١٨. ضمان الاستخدام الرشيد والآمن والمسؤول للأدوية والرقابة على الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية والكيمويات المختلفة في جميع القطاعات.

١٩. توفير الرعاية المتكاملة لجميع فئات المجتمع ذات الأولوية<sup>٤</sup>، وإعداد استراتيجيات ملائمة تحقق الأهداف الصحية المرتبطة بكل فئة.

٢٠. الاسترشاد بضوابط الجودة في كل عمل يسهم في تحقيق السياسة الصحية الوطنية وتشجيع المبادرات ونظم التطوير والقياس، والأخذ بعين الاعتبار معايير وشروط الاعتراف والاعتماد الوطنية والدولية.

٢١. وضع آليات مناسبة للرصد والمتابعة والمراقبة والتقييم تتضمن تحديد المؤشرات وقياسها لمعرفة الإنجاز المتحقق وتقوية التنسيق وإعداد التقارير المختلفة وتأمين التغذية الراجعة ووضع إطار واضح للمحاسبة والمساءلة بهدف تحسين وتطوير الخدمات المقدمة.

١- تنص المادة رقم ١٥ (الفقرة رقم ٦) من النظام الأساسي للدولة على: «تكفل الدولة الرعاية الصحية للمواطنين، وتعمل على توفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتشجع على إنشاء المستشفيات ودور العلاج الخاصة، وذلك بإشراف من الدولة وعلى النحو الذي يبينه القانون».

٢- الشركاء في الصحة يُقصد بهم: كل من له دور في تحقيق أهداف السياسة الصحية الوطنية سواء بتعزيز الصحة أو بالوقاية أو العلاج والتأهيل بغض النظر عن كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً، فرداً أو جماعة، ويشمل ذلك جميع المؤسسات والهيئات والمرافق التي تسهم في تعزيز وحماية الصحة وتقديم الخدمات الصحية.

٣- نهج الصحة الواحدة هو نهج متكامل وموحد يهدف إلى تحقيق التوازن المستدام وتحسين صحة الناس والحيوانات والنظم الإيكولوجية. ويقر بأن صحة البشر، والحيوانات الأليفة والبرية، والنباتات، والبيئة الأوسع نطاقاً (بما في ذلك النظم الإيكولوجية) ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً وتعتمد على بعضها البعض.

٤- فئات المجتمع ذات الأولوية يقصد بها جميع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وتشمل الأطفال والأمهات وذوي الإعاقة وكبار السن والمصابين بأمراض نفسية أو عقلية.